

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : كتابي

سؤال
وضعية المتصرفين التربويين المقصين من حقهم في الترقية برسم
سنوات 2021 و 2022 و 2023

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

رغم الأدوار الحيوية التي يقوم بها المتصرفون التربويون داخل المنظومة التعليمية، من انخراط في تنزيل الإصلاحات التربوية الكبرى، وتدبير مشروع " مدارس الريادة " ، وكذا مساهمتهم الفعالة في تحديث ورقمنة الإدارة التربوية، لا سيما من طرف الفئة التي راكمت تجربة ميدانية كبيرة في الإدارة، فإن شريحة مهمة منهم تعرضت لما يمكن اعتباره " إقصاء غير مبرر " من الترقية برسم سنوات 2021، 2022 و 2023. ويتعلق الأمر بمتصرفين تربويين توفرت فيهم شروط الترقية، حيث حصلوا على نقط تفوق أو تعادل العتبة المعتمدة في ترقية نفس الفئة، ومع ذلك تم استبعادهم دون تعليل واضح، بالإضافة إلى حرمانهم من سنوات اعتبارية كانت ستساهم في إنصاف مسارهم المهني . كما تعرضوا لاقتطاعات من أجورهم بعد تغيير الإطار، دون تفعيل مقتضيات المادة 89 من النظام الأساسي الحالي لموظفي وزارة التربية الوطنية، التي تحيل على المرسوم 2.92.264، والذي ينص على تعويض تكميلي عند انخفاض الأجرة إثر تغيير الإطار . الأدهى من ذلك، أن المحاكم الإدارية أصدرت أحكاما لصالح هذه الفئة، تقر بأحقيتهم في الترقية وتسوية وضعيتهم، إلا أن الوزارة لم تتفاعل لحد الآن مع هذه الأحكام بالشكل المطلوب .

لذا نسألكم السيد الوزير،

- 1- ما الأسباب الحقيقية وراء إقصاء هذه الفئة من الترقية رغم توفرها على شروط الاستحقاق؟
- 2- ما الإجراءات التدبيرية التي تعتزم وزارتك اتخاذها لإنصاف المتضررين من حقهم في الترقية أخذا بعين الاعتبار الأحكام القضائية التي أنصفت المقصين من حقهم في الترقية؟
- 3- الإجراءات الكفيلة لاسترجاع الاقتطاعات التي طالتهم، عملا بمقتضيات المادة 89 والمرسوم المشار إليه أعلاه؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و

الاحترام .
العيالضي الفقرفار